

عنوان البحث

دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لرؤية 2030 لقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب	الرقم الجامعي
تركي عبد الله الحربي	233000927
احمد سالم العنزي	233000830

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2023/2024

قائمة المحتويات:

2.....	قائمة المحتويات:
3.....	مقدمة:
4.....	مشكلة الدراسة:
9.....	أهمية الدراسة:
15.....	أهداف الدراسة:
17.....	تساؤلات الدراسة:
17.....	فروض الدراسة:
18.....	الدراسات السابقة:
22.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
24.....	المنهجية وطرق البحث:
26.....	أدوات الدراسة:
28.....	حدود الدراسة:
30.....	المراجع:

مقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً واجتماعياً غير مسبوق بفضل رؤية 2030، التي تمثل خارطة طريق استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد التقليدي على النفط. تأتي الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قلب هذه الرؤية، حيث تسعى المملكة إلى تطوير قطاع التصنيع بطريقة تعزز الكفاءة البيئية والاجتماعية. هذا الالتزام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ليس فقط ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولكنه أيضاً يعكس التزام المملكة نحو مستقبل أكثر ازدهاراً وشمولية (Al-Alqam، 2022).

في إطار رؤية 2030، يتم التركيز بشكل كبير على الاستدامة كمحرك رئيسي للنمو والتطور. تم تصميم مبادرات متعددة لتعزيز استخدام الموارد بكفاءة وتقليل البصمة الكربونية للصناعات المختلفة. يتم تشجيع الشركات على تبني ممارسات تصنيع مستدامة من خلال اعتماد التقنيات الحديثة والتحول نحو الطاقة المتجددة. مثال على ذلك، المبادرات التي تدعو لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في تشغيل المصانع، مما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويحد من التلوث البيئي.

تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً محورياً في تحقيق رؤية 2030، حيث تسعى المملكة إلى بناء مجتمع أكثر تكافؤاً وعدالة. في قطاع التصنيع، يتم تشجيع الشركات على الالتزام بممارسات تجارية مسؤولة اجتماعياً، تشمل خلق فرص عمل محلية، تحسين ظروف العمل، وضمان حقوق العمال. تتجلى هذه الجهود في دعم التدريب والتطوير المهني للعمال السعوديين، بما يساهم في تعزيز مهاراتهم ورفع كفاءتهم، وبالتالي تحقيق نمو مستدام في الاقتصاد المحلي. قامت الحكومة السعودية بتقديم مجموعة واسعة من الحوافز والتسهيلات لتعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع. تشمل هذه الحوافز الدعم المالي للمشاريع الصديقة للبيئة، وتقديم تسهيلات ضريبية للشركات التي تتبنى ممارسات مسؤولة اجتماعياً، وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الصناعات المستدامة. كما تم إنشاء مراكز بحث وتطوير متقدمة تهدف إلى ابتكار حلول تصنيع مستدامة تتماشى مع المعايير البيئية العالمية (Nadia، 2023).

من المتوقع أن تساهم هذه الجهود في تحقيق عدة أهداف رئيسية لرؤية 2030، بما في ذلك تنويع الاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، وتحسين جودة الحياة للسكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

سيعزز من سمعة المملكة على الساحة الدولية، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويعزز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا والصناعة.

تشكل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية حجر الزاوية في استراتيجية تطوير قطاع التصنيع بالمملكة العربية السعودية تحت مظلة رؤية 2030. من خلال تبني ممارسات تصنيع مستدامة ومسؤولة، تسعى المملكة إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد يوازن بين المتطلبات البيئية والاجتماعية. هذا النهج الشامل لا يضمن فقط مستقبلاً مزدهراً للمملكة، ولكنه أيضاً يضعها في طليعة الدول التي تقود التحول نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة وإنصافاً (Vinodkumar، 2020).

مشكلة الدراسة:

في سياق تحقيق رؤية 2030، تواجه المملكة العربية السعودية تحديات معقدة تتعلق بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع. يتطلب هذا القطاع الانتقال من نموذج الاعتماد التقليدي على الموارد الطبيعية، خصوصاً النفط، إلى نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً واستدامة. بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة والمؤسسات الخاصة، تبقى هناك عدة مشكلات يجب معالجتها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

• التحديات البيئية

أحد أبرز المشكلات هو التأثير البيئي للصناعات الثقيلة التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري وتنتج كميات كبيرة من الانبعاثات الكربونية. التحول إلى ممارسات تصنيع صديقة للبيئة يتطلب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية للطاقة المتجددة. رغم المبادرات الحكومية لتشجيع هذه الاستثمارات، تبقى التحديات كبيرة بسبب التكلفة العالية والتغيرات التقنية المطلوبة. من الضروري تطوير سياسات داعمة واستراتيجيات فعالة لتشجيع الصناعات على تبني ممارسات مستدامة وتقليل البصمة الكربونية (Amran، 2019).

تحدث التحديات البيئية التي يواجهها قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية عن جوانب متعددة تتطلب فهماً عميقاً وتفصيلاً شاملاً للتأثيرات والحلول المحتملة. أولاً وقبل كل شيء، يُعد استهلاك الموارد الطبيعية بشكل غير فعال تحدياً أساسياً، حيث يتطلب قطاع التصنيع كميات هائلة من المياه والطاقة لتشغيل المصانع وإنتاج المنتجات.

هذا الاستهلاك الضخم يزيد من الضغط على الموارد المحلية ويؤدي إلى استنزافها بشكل غير مستدام، مما يستدعي تبني استراتيجيات لزيادة كفاءة استخدام الموارد وتنويع مصادر الطاقة نحو المستدامة مثل الطاقة الشمسية والرياح. ثانياً، التلوث الناتج عن عمليات التصنيع يُعد تحدياً كبيراً يؤثر على جودة الهواء والمياه والتربة في المناطق الصناعية. فمع تزايد الإنتاجية، يزداد إنتاج النفايات الصناعية والانبعاثات الضارة التي قد تؤثر سلباً على البيئة المحلية وصحة السكان المحليين. لذا، يجب على الشركات الصناعية تبني تكنولوجيات نظيفة ومعالجة فعالة للنفايات للحد من هذا التأثير السلبي والمساهمة في حماية البيئة.

ثالثاً، التحديات البيئية تشمل أيضاً الامتثال للمعايير البيئية الدولية والمحلية، حيث يتطلب إنتاج المصانع في المملكة الامتثال لمعايير صارمة لضمان تقليل الآثار البيئية الضارة. هذا يتضمن استثمارات كبيرة في تحديث التكنولوجيا والمعدات، وتدريب الموظفين على استخدام أفضل الممارسات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، التحديات البيئية تتضمن التأقلم مع التغيرات المناخية، حيث يشمل ذلك تأثيرات مثل ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه التي قد تؤثر على عمليات الإنتاج والموارد المتاحة. لذا، يلزم القطاع التصنيعي تبني استراتيجيات متكاملة للتكيف مع هذه التحديات البيئية العالمية من خلال تحسين الكفاءة وتنويع مصادر الطاقة والموارد (Shammre، 2024).

• القضايا الاجتماعية

تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً محورياً في تطوير قطاع التصنيع، إلا أن التحديات الاجتماعية لا تزال قائمة. تتضمن هذه التحديات ضمان حقوق العمال وتحسين ظروف العمل، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة القوى العاملة المحلية في هذا القطاع. بالرغم من الجهود المبذولة لزيادة نسبة السعوديين العاملين في التصنيع من خلال برامج التدريب والتطوير المهني، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين المهارات المطلوبة في السوق والمهارات المتاحة. يجب على الحكومة والشركات العمل معاً لتقديم برامج تدريبية تتماشى مع احتياجات السوق، مع توفير بيئة عمل آمنة وعادلة (Aljuaid، 2024).

أولاً، سوق العمل والتوظيف: يواجه قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية تحديات في التوظيف والعمالة الماهرة. يعد تطوير قوى العمل المحلية وتوفير فرص العمل اللائقة من أبرز الأهداف التي يجب تحقيقها لضمان استدامة هذا القطاع وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ثانياً، الصحة والسلامة المهنية: يتطلب قطاع التصنيع الالتزام بمعايير صارمة للصحة والسلامة المهنية لضمان بيئة عمل آمنة وصحية للعمال. تحسين شروط العمل والحفاظ على صحة العمال يساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية.

ثالثاً، التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية: يتطلب النمو الاقتصادي المستدام توفير فرص العمل والاستثمار في التعليم والتدريب المهني، بحيث يمكن للمجتمع المحلي أن يستفيد من فرص التنمية التي يوفرها قطاع التصنيع، مما يعزز التنمية الشاملة ويخلق قيمة مضافة للمجتمعات المحلية.

تتطلب القضايا الاجتماعية في قطاع التصنيع في السعودية تبني استراتيجيات شاملة تركز على تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية، بما يعزز دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 بشكل مستدام وفعال (Kee، 2023).

• التكامل بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية يعد من أهم التحديات التي تواجه قطاع التصنيع في المملكة. بينما تسعى الشركات لتحقيق أرباح، يجب عليها أيضاً الالتزام بممارسات مستدامة ومسؤولة اجتماعياً. هذا يتطلب تغييراً جذرياً في الثقافة التنظيمية ونموذج الأعمال، مما قد يواجه مقاومة من بعض الأطراف المعنية. علاوة على ذلك، فإن تحقيق هذا التكامل يتطلب تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص، مع وضع سياسات وإطار عمل واضح يدعم هذه التحولات.

أولاً، التكامل بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يعني السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من الآثار البيئية الضارة. يجب على قطاع التصنيع في السعودية أن يتبنى أساليب الإنتاج النظيف والاستخدام المستدام للموارد من أجل تقليل البصمة البيئية وضمان استدامة الموارد في المستقبل. ثانياً، التكامل بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يتطلب أن تكون المؤسسات الصناعية على استعداد لتحمل المسؤولية تجاه المجتمعات المحلية والموظفين والبيئة. يشمل ذلك اتخاذ إجراءات لتحسين شروط العمل، ودعم المشاريع المجتمعية، والمساهمة في تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الشفافية والحوكمة القوية داخل الشركات. ثالثاً، يجب أن يكون التكامل بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية أوسع للتنمية المستدامة، حيث يساهم في خلق قيمة مشتركة للشركات والمجتمعات على حد سواء. بالتزامن مع تحقيق الربحية، يمكن للشركات تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يساهم في بناء اقتصاد أكثر ديناميكية ومستدامة في المملكة.

التكامل بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع في السعودية يمثل تحدياً استراتيجياً يتطلب تبني استراتيجيات متكاملة ومبتكرة تعزز النمو المستدام وتحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

● القياس والتقييم

من التحديات الأخرى هو قياس وتقييم تأثير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على الأداء الفعلي للصناعات. تحتاج المملكة إلى تطوير مؤشرات قياس دقيقة وموثوقة لتقييم مدى تقدم الشركات في تحقيق أهداف الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. هذا يشمل جمع وتحليل البيانات بشكل منتظم، وتطوير تقارير شفافة يمكن استخدامها لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. بدون نظام قياس فعال، يصبح من الصعب تحديد النجاحات والإخفاقات وإجراء التحسينات اللازمة.

أولاً، القياس في سياق الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يشمل تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء المستدام، مثل استهلاك الموارد، وإدارة النفايات، وانبعاثات الكربون، والتأثيرات الاجتماعية مثل سلامة العمال وتطوير المجتمعات المحلية. يجب تحديد هذه المؤشرات بدقة لقياس الأداء وتقييم تقدم الشركات نحو أهداف الاستدامة المحددة. ثانياً، التقييم يتطلب استخدام أدوات ومنهجيات تحليلية متقدمة لفهم التأثيرات الشاملة لمبادرات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. يشمل ذلك تقييم التكاليف والفوائد المالية وغير المالية للمشاريع المستدامة، بالإضافة إلى تقييم الفعالية الاجتماعية والبيئية للسياسات والبرامج التي تنفذها الشركات والمؤسسات. ثالثاً، القياس والتقييم يساهمان في تحسين الإبلاغ والشفافية، حيث تعتمد الشركات على نتائج القياس والتقييم لتقديم تقارير دورية وشفافة حول أدائها في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. يسهم ذلك في بناء الثقة بين أصحاب المصلحة وتعزيز التواصل الفعال حول المسائل المستدامة.

● التمويل والاستثمارات

تواجه المملكة أيضاً تحديات في تأمين التمويل اللازم لدعم التحولات نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. بالرغم من الدعم الحكومي والمبادرات الممولة، إلا أن الاستثمار الخاص لا يزال متواضعاً مقارنة بالحاجات الفعلية للتحول الصناعي المستدام. يجب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير حوافز مالية وتشريعية لجذب المزيد من الاستثمارات في هذا المجال. يمكن أيضاً استكشاف مصادر تمويل جديدة، مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار المستدامة، لدعم المشاريع البيئية والاجتماعية.

أولاً، التمويل الاستدامي: يشير إلى أساليب جمع الأموال التي تعزز النمو الاقتصادي وتحقق الأهداف البيئية والاجتماعية في الوقت نفسه. في قطاع التصنيع في السعودية، يتطلب التمويل الاستدامي توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تكنولوجيا نظيفة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتنويع مصادر الطاقة المتجددة، مما يساهم في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للشركات والمجتمعات المحلية.

ثانياً، الاستثمارات في المسؤولية الاجتماعية: تشمل هذه الاستثمارات التزامات مالية لتعزيز التنمية المجتمعية ودعم المشاريع الاجتماعية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. يمكن للشركات في قطاع التصنيع أن تستفيد من استثماراتها في المسؤولية الاجتماعية من خلال تحسين سمعتها وبناء علاقات قوية مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.

ثالثاً، التحديات في التمويل والاستثمارات تشمل أيضاً الحاجة إلى زيادة الوعي والتوجيه الاستراتيجي للمستثمرين نحو المشاريع الاستدامة والاجتماعية. يتطلب الأمر تطوير أدوات تمويل جديدة وآليات تحفيزية، بالإضافة إلى إطار تنظيمي وقانوني موثّق لجذب الاستثمارات المستدامة وتحفيز الابتكار في مجال التمويل الخضري والاجتماعي.

• التوعية والتثقيف

تعتبر التوعية والتثقيف من العناصر الأساسية لمواجهة هذه التحديات. يجب على الشركات والحكومة تكثيف جهود التوعية بأهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز الثقافة البيئية بين الموظفين والمجتمع. برامج التوعية والتثقيف يمكن أن تساهم في تغيير السلوكيات وتعزيز الالتزام بممارسات أكثر استدامة. كما يمكن أن تلعب الجامعات والمؤسسات التعليمية دوراً حيوياً في هذا السياق، من خلال تضمين مفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في المناهج الدراسية وتطوير برامج تعليمية متخصصة.

أولاً، التوعية بالاستدامة: تشمل عمليات التعليم والتثقيف للمجتمعات المحلية والشركات حول أهمية الممارسات الاستدامة في قطاع التصنيع. يجب أن تركز هذه التوعية على الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للأنشطة الصناعية، وكيفية تقليل البصمة البيئية وزيادة الاستدامة في العمليات الإنتاجية.

ثانياً، التثقيف بالمسؤولية الاجتماعية: يهدف إلى نشر الوعي حول أهمية دور الشركات في تحقيق التنمية المجتمعية والمساهمة في رفاهية المجتمعات المحلية. يشمل ذلك التثقيف بمبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة القوية، ودعم المبادرات الاجتماعية التي تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية.

ثالثاً، أهمية التواصل والشراكات: يعزز التوعية والتثقيف التواصل الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة المحليين والدوليين، مما يساهم في بناء شراكات قوية تدعم تحقيق أهداف الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. يمكن أن تلعب الحكومة دوراً رئيسياً في تعزيز هذا التواصل ودعم هذه الشراكات من خلال إطلاق مبادرات وبرامج توعوية وتثقيفية مشتركة.

تعكس مشكلة الدراسة المتعلقة بدور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في رؤية 2030 بقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية تعقيد وتداخل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. إلا أن هذه التحديات تفتح أيضاً فرصاً كبيرة للابتكار والتطور. من خلال التزام جاد وتعاون مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع، يمكن للمملكة أن تحقق تحولاً نوعياً نحو اقتصاد أكثر استدامة وعدالة، مما يعزز من مكانتها على الساحة الدولية ويساهم في رفاهية الأجيال القادمة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 بقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية من خلال عدة جوانب حيوية تساهم في التنمية المستدامة والارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تتجلى هذه الأهمية من خلال الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تسعى المملكة لتحقيقها في إطار رؤيتها الطموحة.

• الأهمية الاقتصادية

تمثل رؤية 2030 نقطة تحول جذرية في الاقتصاد السعودي، حيث تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. دراسة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع تساهم بشكل مباشر في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتطوير تقنيات صناعية متقدمة. من خلال تبني ممارسات مستدامة، يمكن للشركات تحسين كفاءتها التشغيلية، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني المسؤولية الاجتماعية يعزز من سمعة الشركات، مما يجذب المستثمرين ويعزز ثقة المستهلكين، وبالتالي يساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

أولاً، تعزيز القدرة التنافسية: تلعب مبادرات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية دوراً هاماً في تعزيز قدرة الشركات السعودية على المنافسة عالمياً. من خلال تحسين كفاءة الإنتاج، وتقليل التكاليف البيئية والاجتماعية، يمكن

للشركات أن تحقق توازناً بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز من مكانتها في الأسواق العالمية ويحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً، خلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية: يسهم قطاع التصنيع المستدام في إنشاء وظائف جديدة وتحفيز الابتكار التكنولوجي والتطوير الصناعي في المملكة العربية السعودية. بفضل الاستثمارات في تكنولوجيا الإنتاج النظيف واستخدام الموارد المتجددة، يمكن للقطاع أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي المستدام ويساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

ثالثاً، تقليل التبعيات الاقتصادية للأزمات البيئية: من خلال تنفيذ ممارسات الاستدامة والحد من الأثر البيئي للعمليات الصناعية، يمكن للشركات والمؤسسات في قطاع التصنيع أن تحد من تكاليف الصحة العامة والبيئة، وبالتالي تقليل التبعيات الاقتصادية المرتبطة بالتلوث والتدهور البيئي.

• الأهمية البيئية

الاهتمام بالاستدامة في قطاع التصنيع يعد ضرورياً للحد من التأثيرات البيئية السلبية المرتبطة بالصناعات التقليدية. من خلال دراسة هذا الموضوع، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقليل التلوث الصناعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية. يتماشى هذا مع التزامات المملكة البيئية الدولية ويعزز من مكانتها كدولة رائدة في مكافحة التغير المناخي. تحقيق الاستدامة البيئية يساهم أيضاً في تحسين جودة الحياة للسكان من خلال تقليل التلوث وتحسين الصحة العامة.

أولاً، تحسين جودة الهواء والمياه: يعتبر قطاع التصنيع أحد المصادر الرئيسية للتلوث البيئي، سواء من خلال انبعاثات الغازات الضارة أو من خلال التخلص غير السليم من النفايات الصناعية. تبرز أهمية الدراسة في وضع استراتيجيات وتوصيات للحد من التلوث وتحسين جودة الهواء والمياه، مما يساهم في حماية الصحة العامة والحفاظ على الموارد المائية.

ثانياً، تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية: تواجه المملكة تحديات كبيرة في إدارة واستدامة الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة. تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على ممارسات الاستدامة التي تعزز كفاءة استخدام هذه الموارد وتقليل الفاقد والهدر. يشمل ذلك اعتماد تقنيات الإنتاج النظيف واستخدام الطاقة المتجددة، مما يقلل من الضغط على الموارد الطبيعية ويساعد في الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

ثالثاً، حماية التنوع البيولوجي والبيئات الطبيعية: يؤدي التوسع الصناعي غالباً إلى تدمير المواطن الطبيعية والتأثير سلباً على التنوع البيولوجي. تأتي أهمية الدراسة في تقديم حلول واستراتيجيات للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المواطن الطبيعية من التدهور. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني ممارسات صناعية صديقة للبيئة وتعزيز الوعي البيئي بين العاملين في القطاع والمجتمعات المحلية.

رابعاً، تعزيز الاقتصاد الدائري: يعتمد الاقتصاد الدائري على إعادة تدوير النفايات واستخدامها كمداخلات جديدة في عمليات الإنتاج، مما يقلل من الاعتماد على الموارد الجديدة ويحد من النفايات. تعتبر الدراسة مهمة في توجيه قطاع التصنيع نحو تبني هذا النموذج الاقتصادي المستدام، مما يساهم في تقليل التأثير البيئي السلبي وتحقيق التنمية المستدامة.

خامساً، المساهمة في مكافحة التغير المناخي: يعتبر قطاع التصنيع مسؤولاً عن جزء كبير من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تساهم في التغير المناخي. تبرز أهمية الدراسة في تحديد السياسات والإجراءات اللازمة للحد من هذه الانبعاثات، مثل تحسين كفاءة الطاقة واستخدام التكنولوجيا النظيفة، مما يساعد في جهود المملكة لمكافحة التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• الأهمية الاجتماعية

تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً حيوياً في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للعمال والمجتمعات المحلية. دراسة هذا الجانب تساهم في تعزيز فهمنا لكيفية تأثير سياسات المسؤولية الاجتماعية على المجتمعات، وخصوصاً في مجالات مثل خلق فرص العمل، وتطوير المهارات، وتحسين ظروف العمل. من خلال تبني ممارسات مسؤولية اجتماعياً، يمكن للشركات أن تساهم في التنمية المجتمعية وتقليل الفجوات الاقتصادية، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويساهم في بناء مجتمع أكثر تكافؤاً وشمولية.

أولاً، تعزيز جودة الحياة: تلعب الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية دوراً مهماً في تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. من خلال تبني ممارسات إنتاجية نظيفة وتقليل التلوث، يمكن للشركات في قطاع التصنيع أن تساهم في خلق بيئة صحية وآمنة، مما يقلل من المخاطر الصحية ويحسن الصحة العامة للسكان.

ثانياً، توفير فرص عمل لائقة: تساهم الاستثمارات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التدريب والتطوير المهني للعمال. يمكن لقطاع التصنيع أن يكون محركاً للتنمية الاقتصادية المحلية، من خلال توفير وظائف مستقرة وذات أجور عادلة، مما يساهم في تقليل البطالة والفقر في المجتمعات المحلية.

ثالثاً، دعم التعليم والتدريب: يعد الاستثمار في التعليم والتدريب جزءاً مهماً من المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يمكن لقطاع التصنيع أن يلعب دوراً كبيراً في تعزيز التعليم الفني والمهني، مما يمكن الأفراد من اكتساب المهارات

اللازمة للعمل في الصناعة ويسهم في بناء قوة عمل مؤهلة تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

رابعاً، تعزيز العدالة الاجتماعية: من خلال تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، يمكن للشركات المساهمة في تعزيز

العدالة الاجتماعية والمساواة. يتضمن ذلك احترام حقوق العمال، وتعزيز التنوع والشمول في مكان العمل، ودعم

المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفاً.

خامساً، تعزيز العلاقة بين الشركات والمجتمع: تساهم المسؤولية الاجتماعية في بناء علاقات قوية بين الشركات

والمجتمعات المحلية. يمكن للشركات من خلال التفاعل المستمر والشراكات مع المجتمع المحلي أن تكتسب ثقة ودعم

السكان، مما يعزز من سمعتها ويحقق فوائد طويلة الأمد للطرفين.

سادساً، المشاركة في التنمية المجتمعية: يمكن للشركات في قطاع التصنيع أن تلعب دوراً فعالاً في التنمية المجتمعية

من خلال دعم البنية التحتية المحلية، مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة. تعزز هذه المبادرات التنمية

الشاملة وتحسن من نوعية الحياة للمجتمعات المحلية.

● الأهمية الاستراتيجية

تمثل دراسة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية جزءاً أساسياً من تحقيق أهداف رؤية 2030 الاستراتيجية. من خلال

فهم وتطبيق ممارسات مستدامة ومسؤولة، يمكن للمملكة أن تحقق قفزات نوعية في تطوير قطاع التصنيع، مما

يسهم في تحقيق أهداف الرؤية بشكل أكثر فعالية. كما أن هذا الالتزام يعزز من قدرة المملكة على مواجهة التحديات

المستقبلية، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية، مما يضمن تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد.

أولاً، تساهم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية على الصعيدين المحلي

والدولي. من خلال تبني ممارسات مستدامة ومسؤولة اجتماعياً، يمكن للشركات تحسين سمعتها وتلبية متطلبات

الأسواق العالمية التي تولي اهتماماً متزايداً بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. يعزز هذا من فرص دخول الشركات

السعودية إلى الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً، يتماشى التركيز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية مع أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد

السعودي وتقليل الاعتماد على النفط. من خلال تعزيز قطاع التصنيع وتنمية الصناعات المستدامة، يمكن للسعودية

بناء قاعدة اقتصادية متنوعة تساهم في استقرار الاقتصاد وتخفيف التأثيرات السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.

ثالثاً، تساهم الدراسة في دعم التنمية المستدامة على المدى الطويل من خلال تشجيع الشركات على تبني ممارسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتحمي البيئة. يمكن لهذه الجهود أن تساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يعزز من استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ويضمن استدامة النمو الاقتصادي. رابعاً، تعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يحسن من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية. يظهر التزام المملكة بالمعايير البيئية والاجتماعية العالمية بشكل إيجابي أمام المستثمرين الدوليين، مما يزيد من فرص جذب الاستثمارات المستدامة ويساهم في تطوير البنية التحتية والاقتصاد المحلي. خامساً، يشجع التركيز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع التصنيع. يمكن للشركات التي تتبنى تقنيات الإنتاج النظيفة والمتجددة أن تحقق مكاسب في الكفاءة وتقليل التكاليف على المدى الطويل، مما يعزز من تنافسيتها واستدامتها.

أخيراً، تساهم الدراسة في تحقيق الأهداف الاجتماعية لرؤية 2030 من خلال تحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية. يشمل ذلك توفير فرص عمل لائقة، ودعم التعليم والتدريب، وتعزيز الشمول الاجتماعي، مما يساهم في بناء مجتمع متكامل ومستدام.

• الأهمية العلمية والأكاديمية

تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية والأكاديمية في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. من خلال تقديم دراسات حالة وتحليلات متعمقة حول ممارسات الاستدامة في قطاع التصنيع السعودي، يمكن للباحثين والأكاديميين تطوير نظريات ونماذج جديدة تساهم في تحسين الأداء الصناعي على المستويين المحلي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة توفر مرجعاً هاماً للطلاب والباحثين في مجالات الإدارة والاقتصاد والبيئة، مما يعزز من فهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

• الأهمية العملية

تعتبر هذه الدراسة دليلاً عملياً للشركات والمؤسسات الصناعية حول كيفية تبني وتنفيذ ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بفعالية. من خلال استعراض التجارب الناجحة وتقديم التوصيات العملية، يمكن للشركات

تطوير استراتيجيات مخصصة تتماشى مع أهدافها وتساهم في تحسين أدائها البيئي والاجتماعي. هذا بدوره يعزز من قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات السوقية والمستقبلية، مما يضمن استدامة أعمالها على المدى الطويل. أولاً، تساهم الدراسة في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية داخل الشركات المصنعة من خلال تبني تقنيات الإنتاج النظيف والحد من الهدر واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية. يمكن لهذه التحسينات أن تؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية، مما يعزز من ربحية الشركات ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

ثانياً، من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة، يمكن للشركات تقليل التكاليف المرتبطة بالآثار البيئية والاجتماعية السلبية. يتضمن ذلك تقليل التلوث والانبعاثات، وتحسين إدارة النفايات، وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية. هذه الجهود لا تسهم فقط في حماية البيئة، بل أيضاً في تقليل النفقات المرتبطة بالمعالجة والتنظيف والامتثال للمعايير البيئية.

ثالثاً، تساعد الدراسة الشركات على الامتثال للأنظمة واللوائح البيئية والاجتماعية التي تزداد صرامة على المستوى المحلي والدولي. من خلال فهم وتبني هذه المتطلبات، يمكن للشركات تجنب العقوبات والغرامات، وتحسين علاقتها مع الجهات الرقابية والحكومية، مما يعزز من استقرار عملياتها التشغيلية.

رابعاً، تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات من علاقتها مع المجتمع المحلي من خلال المبادرات التي تدعم التعليم، والصحة، والبنية التحتية المجتمعية. تسهم هذه الجهود في بناء الثقة وتحسين سمعة الشركات، مما يعزز من قبولها الاجتماعي ويقلل من النزاعات والتوترات مع المجتمعات المحيطة.

خامساً، تبرز الدراسة أهمية تطبيق الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في جذب الاستثمارات والشركاء التجاريين الذين يفضلون التعامل مع شركات ملتزمة بالاستدامة. يعزز ذلك من فرص النمو والتوسع للشركات السعودية، ويساعد في تطوير الشراكات الاستراتيجية التي تدعم الابتكار والتطوير المستدام.

سادساً، يشجع التركيز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع التصنيع. يمكن لهذه الجهود أن تؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق المستدامة، مما يفتح آفاقاً جديدة للنمو والتميز.

أخيراً، تساهم الدراسة في تسريع تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال دمج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات قطاع التصنيع. يساعد ذلك في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يعزز من مكانة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية التي تتعلق بدور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 بقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. تتضمن هذه الأهداف تعزيز الفهم العميق للممارسات المستدامة والمسؤولية اجتماعياً، وتقديم توصيات استراتيجية لتحسين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للقطاع. تفصيل لأهداف الدراسة الرئيسية:

1. تحليل واقع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع السعودي

- يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن الوضع الحالي للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع في المملكة. يتم ذلك من خلال:
 - تقييم مدى تبني الشركات لممارسات الاستدامة.
 - دراسة التحديات والعقبات التي تواجه الشركات في تنفيذ هذه الممارسات.
 - تحليل السياسات والتشريعات الحكومية التي تدعم أو تعيق جهود الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

2. استكشاف الفوائد الاقتصادية للاستدامة في قطاع التصنيع

- تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية تأثير تبني ممارسات الاستدامة على الأداء الاقتصادي للشركات المصنعة، بما في ذلك:
 - تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف من خلال تقنيات التصنيع النظيفة.
 - زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
 - تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد.

3. دراسة التأثير البيئي لممارسات التصنيع المستدامة

- تركز الدراسة على فهم التأثير البيئي لاعتماد ممارسات التصنيع المستدامة، وذلك من خلال:

- قياس الانبعاثات الكربونية والتلوث الصناعي وتقنيات الحد منها.
- تقييم استخدام الموارد الطبيعية والمياه في عمليات التصنيع.
- دراسة السياسات البيئية الحكومية وأثرها على قطاع التصنيع.

4. تقييم الأثر الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع

- تهدف الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية على المجتمع، من خلال:
 - تحليل دور الشركات في خلق فرص العمل وتحسين ظروف العمل.
 - تقييم مبادرات التعليم والتدريب المهني المقدمة للعاملين.
 - دراسة تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية على تحسين حياة المجتمعات المحلية والمساهمة في التنمية المجتمعية.

5. تقديم توصيات لتحسين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

- تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية للشركات والحكومة لتحسين ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع، من خلال:
 - تطوير استراتيجيات وسياسات داعمة لتحقيق أهداف الاستدامة.
 - اقتراح حوافز مالية وتشريعية لتشجيع الشركات على تبني ممارسات مستدامة ومسؤولة اجتماعياً.

- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة.

6. تعزيز الوعي والتثقيف بأهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

- تهدف الدراسة إلى زيادة الوعي بأهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين العاملين في قطاع التصنيع والجمهور العام، من خلال:
 - تطوير برامج تدريبية وورش عمل لتثقيف العاملين حول ممارسات الاستدامة.
 - إطلاق حملات توعية لتعزيز الثقافة البيئية والمسؤولية الاجتماعية في المجتمع.
 - دعم المبادرات التعليمية التي تدمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية.

7. قياس وتقييم أداء الشركات في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

- يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تطوير مؤشرات قياس وتقييم أداء الشركات في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، من خلال:

- تحديد معايير ومؤشرات محددة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للشركات.
- تطوير تقارير شفافة ومفصلة تساهم في تقييم التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- استخدام البيانات والتحليلات لتقديم توصيات مبنية على أدلة لتحسين الأداء.

تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هو دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف رؤية 2030 في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو الوضع الحالي للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع السعودي؟
- كيف تؤثر ممارسات الاستدامة على الأداء الاقتصادي للشركات في قطاع التصنيع؟
- ما هو التأثير البيئي لاعتماد ممارسات التصنيع المستدامة في المملكة؟
- ما هو الأثر الاجتماعي لممارسات المسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع السعودي؟
- ما هي الاستراتيجيات والتوصيات لتحسين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع؟
- كيف يمكن قياس وتقييم أداء الشركات في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

✓ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية تلعبان دوراً حاسماً في تحقيق أهداف رؤية 2030 في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- الشركات في قطاع التصنيع السعودي تتبنى ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بدرجات متفاوتة.
- تبني ممارسات الاستدامة يؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي للشركات في قطاع التصنيع.
- ممارسات التصنيع المستدامة تساهم في تحسين الأداء البيئي وتقليل البصمة الكربونية.
- ممارسات المسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع السعودي تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين والمجتمعات المحلية.
- تحسين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع يتطلب استراتيجيات وسياسات محددة.
- تطوير معايير ومؤشرات لقياس وتقييم أداء الشركات في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يعزز من الشفافية والتحسين المستمر.
- التجارب الدولية الناجحة في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يمكن تكييفها لتناسب السياق السعودي وتساهم في تحقيق رؤية 2030.

الدراسات السابقة:

تستكشف هذه دراسة (Tarifi، 2024) الدور الحاسم للاستدامة والابتكار في تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ضمن نطاق رؤية السعودية 2030. والهدف هو تحليل كيفية الاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية، والاستهلاك المسؤول، ويؤثر الابتكار المتصور على الجاذبية النسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمستهلكين، وكيف يؤثر ذلك بدوره على القيمة المدركة ورضا العملاء. وباستخدام منهجية البحث الكمي، تم إجراء دراسة استقصائية مع 45 مشاركاً تفاعلوا مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكشف عن علاقات إيجابية كبيرة بين البنات. وتشير النتائج إلى أن الاستدامة والابتكار ليسا أمرين حيويين لتحسين تصورات العملاء فحسب، بل إنهما مهمان أيضاً للميزة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومواءمتها مع أهداف التنوع الاقتصادي الوطني. تسلط الآثار الإدارية الضوء على حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى دمج الاستدامة والابتكار في استراتيجيات أعمالها

لتعزيز رضا العملاء والمساهمة في تحقيق الأهداف الأوسع للتحويل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تعترف الدراسة بالقيود، بما في ذلك حجم العينة وقابلية التعميم، وتقدم سبلاً للبحث المستقبلي، بما في ذلك الدراسات الطولية وتقنيات أخذ العينات الأوسع. يساهم هذا البحث في الأدبيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستدامة والابتكار، ويقدم أدلة تجريبية من سياق الاقتصاد الناشئ الذي يمر بتحول اقتصادي واجتماعي كبير. تعد زيادة الأعمال من أجل الحفاظ على مكاسب التنمية (وتسمى زيادة الأعمال المستدامة) قضية متنامية حيث يبحث المجتمع عن حلول من شأنها أن تؤدي إلى تنمية طويلة الأجل. تؤكد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على دور زيادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد وفرت حكومة المملكة كافة الأدوات الداعمة، وأهمها دعم رواد الأعمال، حيث إن زيادة الأعمال أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تظهر الأدبيات أن عددًا قليلًا فقط من الدراسات بحثت في آثار زيادة الأعمال على التنمية المستدامة. ولذلك، تم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي لدراسة العلاقة بين زيادة الأعمال المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من حيث خلق مجتمع مستدام اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. تم جمع البيانات الأولية من عينة من رواد الأعمال السعوديين الذين أطلقوا أعمالهم مؤخراً. توضح هذه الورقة إلى أي مدى يستخدم رواد الأعمال السعوديون زيادة الأعمال المستدامة لتحفيز الموارد الاقتصادية غير المستخدمة، وتوليد فرص العمل والدخل للحكومة، وإنتاج وتوزيع السلع القادرة على تحسين مستويات المعيشة، وتطوير التكنولوجيا المحلية، وكلها توفر فرصاً لتحقيق أهداف الاستدامة. تم تنفيذ هذا البحث باستخدام المنهج المسحي، حيث اعتمد على الاستبانة التي صممها الباحث لأغراض هذا البحث. وأظهرت نتائج هذا البحث أن زيادة الأعمال تؤثر بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية. يساهم البحث نظرياً في تطوير مفهوم زيادة الأعمال المستدامة. وتكمن أهميتها العملية في تفسير تأثير زيادة الأعمال على تحقيق الهدف الثلاثي لأهداف التنمية المستدامة: الربح (الأهداف الاقتصادية)، والكوكب (الغايات البيئية)، والناس (الاحتياجات المجتمعية). أما عن التوصيات فقد اقترح الباحث أن تعمل الحكومات على سد ألف فجوة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل. علاوة على ذلك، زيادة الإنتاج المحلي من خلال زيادة الصادرات السعودية. وكذلك تعريف رواد الأعمال بدور حاضرات الأعمال الداعمة لرواد الأعمال وتشجيع رواد الأعمال على الابتكار واستغلال المخلفات الصناعية والاستهلاكية من خلال إعادة التدوير ونشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الأمثل للموارد والمواد (Altalhi، 2023).

تقف المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية سريعة النمو. لقد برزت كدولة رائدة في تبني ودمج أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). الهدف من المنظمة هو أن تصبح شركة موحدة للطاقة والمواد الكيميائية بارزة عالميًا، وتعمل بطريقة آمنة ومستدامة وموثوقة. إن انفتاح الكيان المؤسسي والسلوك الأخلاقي هو محور إرشادات المسؤولية الاجتماعية للشركات في أرامكو. تتضمن مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في أرامكو تحقيق التقدم على المدى الطويل والالتزام بالقوانين المحلية والدولية. وتندرج استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجية أعمال الشركة، والتي تقوم على أربع مجالات تركيز للتنمية المستدامة: تغير المناخ وتحول الطاقة، والعمليات الآمنة وتنمية الأفراد، وتقليل التأثير البيئي وتزايد القيمة المجتمعية. يدعم كل مجال من مجالات التركيز هذه المواضيع الإستراتيجية لأرامكو، ويتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومنظمة الأمم المتحدة المستدامة لخلق حضارة نابضة بالحياة واقتصاد مزدهر وبناء أمة مصممة. الطريقة: تتناول هذه الدراسة شركة أرامكو السعودية على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي أكبر مصدر للنفط في هذه الصناعة. لقد تم بذل الجهود من خلال استخدام البيانات الثانوية لالتقاط الدوافع وطريقة العمل التي تستخدمها المنظمة لالتزامها تجاه الاستدامة. النتائج: اعتمدت أكبر دولة مصدرة للنفط في الصناعة العديد من الممارسات في جهودها لتصبح مسؤولة اجتماعيا ومستدامة. وكشفت الأدلة (تقرير أرامكو للاستدامة 2022) عن حدوث تحول في المنظور خلال العام الماضي، مما أدى إلى زيادة قبول حقيقة ضرورة وجود توازن أفضل بين الحفاظ على أمن الطاقة، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة، والاستدامة البيئية. إن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي على أداء الشركة وسمعتها ورضا العملاء والولاء وإشراك الموظفين وتقليل أي آثار بيئية واجتماعية سلبية، لبناء شيء يدوم شركة ستظل قوية لأجيال من الآن. الاستنتاج: إن الرحلة نحو التنفيذ الفعال للمسؤولية الاجتماعية للشركات تتسم بالديناميكية، وتتميز بالإنجازات والتحديات. إن التزام أرامكو بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يتجلى من خلال توافقها مع رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة، يرسم صورة مقنعة للنمو المستدام والأثر 2 على المنظمة وعلى مستوى الدولة ككل. ومع استمرار تطور مشهد مسؤولية الشركات، فإن المؤسسات التي تبهر بمهارة في هذه المياه مهيأة للمساهمة بشكل هادف في نجاحها وتحسين المجتمع ككل (Unnisa، 2023).

تدعو الاستدامة إلى رؤية مشتركة عالمية للتقدم نحو مجتمع عادل وآمن ومستدام للبشرية. وبعيدًا عن حماية البيئة، يعترف هذا المفهوم بالحاجة الملحة لتحسين نوعية الحياة من خلال استراتيجيات تبني النمو الاجتماعي والاقتصادي وتعالج مجموعة واسعة من القضايا الشاملة. في حين يكثر الإجماع على أن المجتمع الأكثر استدامة يخدم الجميع،

فإن الآراء حول معنى الاستدامة وكيفية تحقيقها متنوعة. تضع المملكة العربية السعودية، من خلال رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، أجندة لتحقيق نمو أكثر توازناً وتنمية اجتماعية واقتصادية. ومع ذلك، فإن مدى توافق الرؤية بشكل منهجي مع مبادئ الاستدامة، لا يزال غير مستكشف. يعد هذا البحث أول محاولة لمعرفة مدى أهمية الاستدامة في رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني في المملكة العربية السعودية. تم استخدام مؤشر المجتمع المستدام (SSI) لدراسة رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني لفهم التزام المملكة ببناء مجتمعات مرنة وشاملة ومستدامة. وتمت مطابقة نصوص الرؤية وبرنامج التحول الوطني مع خمسة تدابير واسعة النطاق و22 إجراءً فرعياً لمؤشر مباحث أمن الدولة لتحديد نقاط الالتقاء. في حين أن رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني يتوافقان مع مقاييس مباحث أمن الدولة في بعض النواحي، فإن الأهداف والغايات هي، في أحسن الأحوال، انعكاس لاحتياجات وتطلعات وسياسات المملكة العربية السعودية. وتخلص الورقة إلى أن نجاح رؤية 2030 يعتمد على المشاركة الفعالة وتمكين أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، فضلاً عن تطوير آليات التقييم الشامل التي يمكن على أساسها قياس التقدم نحو الاستدامة (Alshuwaikhat، 2017).

حددت الأمم المتحدة 17 هدفاً للتنمية المستدامة لعامي 2015/2016 كخطة استراتيجية لمساعدة الحكومات في جميع أنحاء العالم على تطوير خطط وطنية لتحقيق جدول أعمال 2030 من أجل مستقبل مستدام. وقد تم تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه بطريقة أو بأخرى في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى جانب أهداف أخرى. تركز هذه الورقة على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي يمكن تحقيقها في رؤية المملكة العربية السعودية. ولكل هدف من أهداف التنمية المستدامة عدة أهداف أو مؤشرات استراتيجية لها قيم مستهدفة يتعين تحقيقها في رؤية 2030. ويتم قياس التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف بشكل ربع سنوي كنسبة مئوية من القيم المستهدفة وتحديد مدى تنفيذ التعديلات الحاسمة بشكل ربع سنوي أو سنوي. تم استخدام نموذج Threshold21-iSDG الذي طوره معهد الألفية (MI) لتقييم أداء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في رؤية المملكة العربية السعودية. تتم مقارنة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام 2030 من خلال ثلاثة سيناريوهات مختلفة (أي استمرار العمل كالمعتاد، وبرامج تحقيق الرؤية، و"هدف التنمية المستدامة" مع التعديلات الحاسمة) ويتم تصويرها على عجلة أهداف التنمية المستدامة. إن التقدم الذي يمكن تحقيقه باستخدام سيناريو أهداف التنمية المستدامة أفضل مقارنة بالسيناريوهات الأخرى (ALHARTHI، 2019).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد دراسة دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساهم في فهم وتفسير العلاقات والتفاعلات بين مختلف العناصر المعنية. هذه المنطلقات النظرية تشكل الأساس الذي يبنى عليه التحليل العلمي للدراسة وتقديم التوصيات المستندة إلى الأدلة.

1. نظرية التنمية المستدامة

تمثل نظرية التنمية المستدامة الأساس النظري الرئيسي لهذه الدراسة، حيث تركز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. تركز التنمية المستدامة على استخدام الموارد بطريقة تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. في سياق رؤية 2030، تسعى المملكة إلى تنويع اقتصادها وتعزيز الاستدامة في قطاع التصنيع من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي السلبي للصناعات. هذه النظرية تساعد في فهم أهمية تبني ممارسات التصنيع المستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)

تعتمد الدراسة بشكل كبير على نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي تشير إلى أن الشركات ليست فقط مسؤولة أمام مساهميها، بل أيضاً أمام المجتمع والبيئة التي تعمل فيها. تتضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسات مثل تحسين ظروف العمل، الحفاظ على البيئة، والمساهمة في التنمية المجتمعية. في إطار رؤية 2030، يتم تشجيع الشركات الصناعية في المملكة على تبني ممارسات مسؤولية اجتماعياً لدعم التنمية الشاملة والمستدامة. تساعد هذه النظرية في تحليل كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية المجتمعية.

3. نظرية الابتكار البيئي (Eco-Innovation)

تستند هذه الدراسة أيضاً إلى نظرية الابتكار البيئي، التي تركز على تطوير واعتماد تقنيات ومنهجيات جديدة تهدف إلى تقليل الأثر البيئي للصناعات. يعتبر الابتكار البيئي عاملاً رئيسياً لتحقيق الاستدامة في قطاع التصنيع، حيث يساهم في

تحسين الكفاءة وتقليل التلوث واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية. من خلال هذه النظرية، يمكن فهم كيف يمكن لتبني التقنيات الحديثة والممارسات الابتكارية أن يساعد في تحقيق أهداف الاستدامة ضمن رؤية 2030.

4. نظرية رأس المال البشري

تعتبر نظرية رأس المال البشري من المنطلقات النظرية الهامة في هذه الدراسة، حيث تركز على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب لتحسين مهارات العاملين وزيادة إنتاجيتهم. في سياق قطاع التصنيع السعودي، يعد تطوير رأس المال البشري أمراً ضرورياً لتعزيز القدرة التنافسية وتبني ممارسات الاستدامة. من خلال هذه النظرية، يمكن تحليل تأثير برامج التدريب والتطوير المني على تعزيز مهارات العاملين وتشجيع الابتكار في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

5. نظرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لفهم كيفية تحقيق التكامل والتعاون بين الحكومة والشركات في تعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. تتضمن هذه النظرية تطوير سياسات وبرامج مشتركة تستفيد من موارد وقدرات كلا القطاعين لتحقيق الأهداف المشتركة. في إطار رؤية 2030، يعتبر التعاون بين الحكومة والشركات الصناعية أمراً حيوياً لتحقيق تحول اقتصادي مستدام وتعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية. تساعد هذه النظرية في تحليل دور الشراكات الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6. نظرية القيمة المشتركة (Shared Value)

تعتبر نظرية القيمة المشتركة إطاراً مهماً لفهم كيفية تحقيق الشركات للربحية وفي الوقت نفسه تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية. تركز هذه النظرية على خلق قيمة اقتصادية من خلال معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية، مما يعزز من الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. في سياق رؤية 2030، يمكن لهذه النظرية أن تساهم في توجيه الشركات الصناعية نحو تحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة من خلال تبني ممارسات تحقق الفائدة لكل من الشركة والمجتمع.

7. نظرية التغيير التنظيمي

تعتبر نظرية التغيير التنظيمي ذات أهمية لفهم كيفية تحقيق التحولات المطلوبة في الشركات لتبني ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. تركز هذه النظرية على العوامل التي تدفع وتعيق التغيير التنظيمي، بما في ذلك القيادة، الثقافة التنظيمية، والهيكل التنظيمي. في سياق قطاع التصنيع السعودي، يمكن لهذه النظرية أن تساعد في تحديد الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق التحول نحو الاستدامة، بما في ذلك تدريب القادة، تغيير الثقافة التنظيمية، وإعادة هيكلة العمليات التنظيمية.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية لفهم دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه المنهجية إلى جمع وتحليل البيانات الكمية من مصادر متنوعة لتقديم تحليل شامل ودقيق للعوامل المؤثرة والتوجهات الحالية في هذا القطاع.

1. تصميم البحث

- نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتحليلية، حيث تهدف إلى وصف واقع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع وتحليل تأثيرها على تحقيق أهداف رؤية 2030.

- العينة:

سيتم اختيار عينة عشوائية من الشركات العاملة في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. سيتم تحديد حجم العينة بناءً على معايير علمية لضمان تمثيل دقيق وشامل للشركات في القطاع. سيتم تصنيف الشركات بناءً على حجمها (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ونوع الصناعة التي تنتمي إليها (بتروكيماويات، صناعات تحويلية، تكنولوجيا، وغيرها).

2. أدوات جمع البيانات

- الاستبيانات:

تعد الاستبيانات الأداة الرئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة. سيتم تصميم استبيان شامل يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة. ستغطي الأسئلة مجموعة من المواضيع مثل:

- مدى تبني ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- الفوائد الاقتصادية الناتجة عن تبني هذه الممارسات.
- التحديات التي تواجه الشركات في تنفيذ ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- الأثر البيئي والاجتماعي لتلك الممارسات.

- المقابلات:

بالإضافة إلى الاستبيانات، سيتم إجراء مقابلات نصف منظمة مع مجموعة مختارة من المديرين التنفيذيين ومسؤولي الاستدامة في الشركات. تهدف المقابلات إلى الحصول على رؤى عميقة وتفصيلية حول السياسات والممارسات المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، والتحديات والفرص التي تواجه الشركات.

- البيانات الثانوية:

سيتم الاستفادة من البيانات الثانوية المتاحة من مصادر مختلفة مثل التقارير السنوية للشركات، التقارير الحكومية، والدراسات السابقة. تساعد هذه البيانات في تعزيز الفهم والتحليل وتقديم سياق أوسع للنتائج.

3. تحليل البيانات

- التحليل الوصفي:

سيتم استخدام التحليل الوصفي لتقديم لمحة عامة عن خصائص العينة وتوزيع البيانات. سيتم استخدام مقاييس التوزيع المركزي (مثل المتوسط، الوسيط، والمنوال) ومقاييس التشتت (مثل الانحراف المعياري والمدى) لتوصيف البيانات.

- التحليل الاستدلالي:

يهدف التحليل الاستدلالي إلى اختبار الفرضيات البحثية وتحديد العلاقات بين المتغيرات. سيتم استخدام اختبارات إحصائية مثل اختبار (t)، وتحليل التباين (ANOVA)، وتحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقات بين المتغيرات المستقلة (مثل ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية) والمتغيرات التابعة (مثل الأداء الاقتصادي، الأثر البيئي، والأثر الاجتماعي).

- التحليل النوعي:

سيتم تحليل البيانات النوعية المستمدة من المقابلات باستخدام تقنيات التحليل الموضوعي. سيتم تحديد الموضوعات الرئيسية والأنماط المتكررة في البيانات لاستخلاص رؤى عميقة حول السياسات والممارسات المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

4. إجراءات البحث

- جمع البيانات:

سيتم توزيع الاستبيانات إلكترونياً على عينة الشركات المستهدفة. ستتضمن عملية الجمع توجيه رسائل تذكير لتعزيز معدل الاستجابة. سيتم تحديد مواعيد مسبقة لإجراء المقابلات الشخصية مع المديرين التنفيذيين ومسؤولي الاستدامة.

- معالجة البيانات:

سيتم ترميز البيانات المستخلصة من الاستبيانات والمقابلات وإدخالها في برنامج إحصائي لتحليلها. سيتم التأكد من دقة البيانات وصحتها من خلال عمليات فحص البيانات ومراجعتها.

- تفسير النتائج:

ستتم عملية تفسير النتائج في ضوء الفرضيات البحثية والأدبيات السابقة. سيتم تقديم النتائج بشكل واضح ومنظم، مع توضيح الدلالات الإحصائية والمعنوية للعلاقات التي تم اكتشافها.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات والطرق لفهم وتحليل دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. تضم هذه الأدوات:

• الاستبيانات

أهداف الاستبيانات:

تهدف الاستبيانات إلى جمع البيانات الكمية من مختلف الشركات في قطاع التصنيع لفهم مدى تبنيها لممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وللكشف عن التحديات التي تواجهها في هذا المجال، والفرص المتاحة لتحسين الأداء في هذه المجالات.

تصميم الاستبيانات:

سيتم تصميم استبانة شامل يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، مع تركيز خاص على المواضيع التالية:

- درجة التزام الشركات بممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المترتبة على ممارسات الاستدامة.
- العوائق والتحديات التي تواجه الشركات في تنفيذ ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- الاستراتيجيات المستخدمة لقياس وتقييم الأداء في مجالات الاستدامة.

تنفيذ الاستبيانات:

ستتم دعوة الشركات المشاركة في الدراسة للمشاركة في الاستبيانات عبر الإنترنت، مع ضمان سرية البيانات والخصوصية للمشاركين. سيتم إرسال تذكيرات دورية لزيادة معدل الاستجابة.

• المقابلات

أهداف المقابلات:

تهدف المقابلات إلى الحصول على رؤى عميقة وتفصيلية من المديرين التنفيذيين ومسؤولي الاستدامة في الشركات، وذلك لفهم التحديات التي يواجهونها والنجاحات التي حققوها في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

تصميم المقابلات:

ستتم تصميم مقابلات نصف منظمة تشمل مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تستكشف مواضيع مثل:

- سياسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية المعتمدة في الشركة.
- العوائق والتحديات التي تواجه تنفيذ ممارسات الاستدامة.
- الفرص المستقبلية لتعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في المستقبل.

تنفيذ المقابلات:

ستتم المقابلات الشخصية مع المشاركين المختارين في مواعيد محددة مسبقاً، وستسجل وتحلل لاستخلاص الأنماط والموضوعات الرئيسية المتكررة.

• البيانات الثانوية

أهداف البيانات الثانوية:

تهدف البيانات الثانوية إلى توفير سياق واسع للدراسة وتعزيز التحليلات الكمية والنتائج المستندة إلى البيانات الأساسية.

مصادر البيانات الثانوية:

تشمل مصادر البيانات الثانوية التقارير السنوية للشركات، والتقارير الحكومية، والدراسات السابقة ذات الصلة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية.

استخدام البيانات الثانوية:

ستساعد البيانات الثانوية في تعميق فهم البيئة التشريعية والاقتصادية التي يعمل فيها القطاع، بالإضافة إلى تقديم مقارنات زمنية للتغيرات في ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

• التحليل الإحصائي

أهداف التحليل الإحصائي:

يهدف التحليل الإحصائي إلى اختبار الفروض والفرضيات المطروحة في الدراسة، وتحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة (مثل ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية) والمتغيرات التابعة (مثل الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي).

أدوات التحليل الإحصائي:

ستشمل أدوات التحليل الإحصائي استخدام تحليل الانحدار، واختبارات الفرق (مثل t-test وANOVA)، والتحليلات المتعددة المتغيرات لفهم تأثيرات مختلفة العوامل على نتائج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية:

تركز هذه الدراسة على فهم دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق رؤية 2030 في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية من منظور بشري. يتمثل النطاق البشري للدراسة في التركيز على الأفراد والمجموعات التي تتأثر بممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع، مثل:

- المديرين التنفيذيين والمسؤولين عن الاستدامة: سيتم إجراء المقابلات مع المديرين التنفيذيين ومسؤولي الاستدامة في الشركات لفهم استراتيجياتهم وتحدياتهم في تطبيق المبادئ الاستدامة.
- الموظفين والعاملين في الشركات: سيتم تقدير رأي العاملين ومدى تأثير الممارسات الاستدامة على بيئة العمل والمجتمعات المحلية.
- المجتمعات المحلية: سيتم تقييم أثر الشركات في المجتمعات المحلية وكيفية تحسين جودة الحياة والتنمية المستدامة.

2. الحدود الزمانية:

- تنطوي هذه الدراسة على تقييم دور الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في إطار زمني محدد يرتبط برؤية المملكة العربية السعودية 2030. الحدود الزمنية تشمل:
- الحاضر: تقييم الحالة الراهنة لممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التصنيع.
 - المستقبل القريب: توقع كيفية تطور الممارسات والسياسات في المستقبل القريب لتحقيق أهداف رؤية 2030.
 - المستقبل البعيد: تحديد التأثيرات الطويلة الأمد لتبني الممارسات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية على قطاع التصنيع والمجتمع.

3. الحدود المكانية:

- تنص هذه الدراسة على محدودية جغرافية معينة تتعلق بالمملكة العربية السعودية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على القطاعات الصناعية. تشمل الحدود المكانية:
- المملكة العربية السعودية: سيتم التركيز على الشركات والمجتمعات ضمن حدود المملكة العربية السعودية.
 - المناطق الصناعية: سيتم التركيز على المناطق الصناعية المختلفة داخل المملكة، مع التركيز على التأثيرات الاقتصادية والبيئية لممارسات الاستدامة.
 - المجتمعات المحلية: سيتم تقييم أثر الشركات على المجتمعات المحلية المحيطة بها وكيفية تحسين الأوضاع الاجتماعية والبيئية في تلك المناطق.

- Al-Alqam, M. S. (2022). Study of Saudi Arabian Manufacturing and Service Organization Sustainability and Future Research Directions. Retrieved from <https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/1026/1/012004/meta>
- ALHARTHI, S. (2019). SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA'S 2030 VISION. Retrieved from <https://www.witpress.com/elibrary/wit-transactions-on-ecology-and-the-environment/238/37436>
- Alshuwaikhat, H. M. (2017). Sustainability Matters in National Development Visions—Evidence from Saudi Arabia's Vision for 2030. 9(3). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/9/3/408>
- Altalhi, O. A. (2023). The Role of Entrepreneurship in Achieving Sustainable Development Goals in the Kingdom of Saudi Arabia. 46(4). Retrieved from https://aja.journals.ekb.eg/article_307505_dd2e213b143061a2431c163aef805b45.pdf
- Nadia, Y. (2023). Competitive Sustainability of Saudi Companies through Digitalization and the Circular Carbon Economy Model: A Bold Contribution to the Vision 2030 Agenda in Saudi Arabia. Retrieved from <https://ksascholar.dri.sa/en/publications/competitive-sustainability-of-saudi-companies-through-digitalizat>
- Tarifi, N. (2024). The Role of Sustainability and Innovation in Small Business Transformation in Saudi Arabia. 14(4). Retrieved from <https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=132635>
- Unnisa, S. T. (2023). CORPORATE SUSTAINABILITY AND VISION 2030: EXPLORING ARAMCO'S ROLE IN PROMOTING SOCIAL RESPONSIBILITY FOR SUSTAINABILITY JOURNAL OF LAW AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT SUSTENTABILIDADE. 11(12). Retrieved from [376448479_CORPORATE_SUSTAINABILITY_AND_VISION_2030_EXPLORING_ARAMCO'S_ROLE_IN_PROMOTING_SOCIAL_RESPONSIBILITY_FOR_SUSTAINABILITY_JOURNAL_OF_LAW_AND_SUSTAINABLE_DEVELOPMENT_SUSTENTABILIDADE_CORPORATIVA_E_VISAO_2](https://www.scribd.com/document/376448479/CORPORATE_SUSTAINABILITY_AND_VISION_2030_EXPLORING_ARAMCO'S_ROLE_IN_PROMOTING_SOCIAL_RESPONSIBILITY_FOR_SUSTAINABILITY_JOURNAL_OF_LAW_AND_SUSTAINABLE_DEVELOPMENT_SUSTENTABILIDADE_CORPORATIVA_E_VISAO_2)
- Vinodkumar, N. (2020). Environmental social governance: a core value to responsible stakeholders and stock market sustainability in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/20430795.2020.1827602>

Midocean University

Management College

Specialization in Business Administration



Research Title

The role of sustainability and social responsibility for Vision 2030 manufacturing sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Student preparation/

Name	ID
Turki Abdullah Alharbi	233000927
Ahmed Salem Alonze	233000830

Supervisor/

Dr. AlFaisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jadad

Year:

2023/2024